

خارج الفقہ

۱۸-۷-۱۴۰۳ قصاص الطرف ۳

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

في النفس

فيما دونها

القصاص

الموجب في قصاص ما دون النفس

- القسم الثاني في قصاص ما دون النفس
- مسألة ١ الموجب له هاهنا كالموجب في قتل النفس، و هو الجنائية العمدية مباشرة أو تسبباً حسب ما عرفت، فلو جنى بما يتلف العضو غالباً فهو عمد، قصد الإتيان به أو لا، و لو جنى بما لا يتلف به غالباً فهو عمد مع قصد الإتيان و لو رجاء.

يشترط في جواز الاقتصاص في ما دون

النفس ما يشترط في الاقتصاص في النفس

- مسألة ٢ يشترط في جواز الاقتصاص فيه ما يشترط في الاقتصاص في النفس من
- **التساوي** في الإسلام
- و الحرية
- و **انتفاء الأبوة**
- و **كون الجاني عاقلاً بالغاً**،
- فلا يقتص في الطرف لمن لا يقتص له في النفس.

لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة

- مسألة ٣ لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة فيقتص فيه للرجل من الرجل و من المرأة من غير أخذ الفضل، و يقتص للمرأة من المرأة و من الرجل لكن بعد رد التفاوت فيما بلغ الثلث كما مر.

يشترط في المقام زائدا على ما تقدم

- مسألة ٤ يشترط في المقام زائدا على ما تقدم التساوى في السلامة من الشلل و نحوه* على ما يجيء أو كون المقتص منه أخفض، و التساوى في الأصالة و الزيادة، و كذا في المحل على ما يأتي الكلام فيه، فلا تقطع اليد الصحيحة مثلا بالشلاء** و لو بذلها الجاني، و تقطع الشلاء بالصحيحة، نعم لو حكم أهل الخبرة بالسراية بل خيف منها يعدل إلى الدية.

* على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهرانى)

** على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهرانى)

المراد بالشلل

- مسألة ٥ المراد بالشلل هو يبس اليد بحيث تخرج عن الطاعة و لم تعمل عملها و لو بقى فيها حس و حركة غير اختيارية،
- و التشخيص موكول إلى **العرف** كسائر الموضوعات،
- و لو قطع يدا بعض أصابعها شلاء ففي قصاص اليد الصحيحة تردد*،
- و لا أثر للتفاوت بالبطش و نحوه، فيقطع اليد القوية بالضعيفة، و اليد السالمة باليد البرصاء و المجروحة.
- * الأحوط منع القصاص. (مهدى الهادوى الطهرانى)

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• مسألة ٦ يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده، فتقطع اليمين باليمين و اليسار باليسار، و لو لم يكن له يمين و قطع اليمين قطعت يساره، و لو لم يكن له يد أصلاً قطعت رجله على رواية معمول بها، و لا بأس به، و هل تقدم الرجل اليمنى فى قطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى فى اليد اليسرى أو هما سواء؟ وجهان،*

• *الظاهر تقدمها

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• و لو قطع اليسرى و لم يكن له اليسرى فالظاهر قطع اليمنى على إشكال***، و مع عدمهما قطع الرجل، و لو قطع الرجل من لا رجل له فهل يقطع يده بدل الرجل؟ فيه وجه لا يخلو من إشكال***، و التعدى إلى مطلق الأعضاء كالعين و الأذن و الحاجب و غيرها مشكل، و إن لا يخلو من وجه سيما اليسرى من كل باليمنى.

• *** بل بلا إشكال

• *** بل لا يخلو من قوة

لو قطع أيدي جماعة على التعاقب

- مسألة ٧ لو قطع أيدي جماعة على التعاقب قطعت يدها و رجلاه بالأول فالأول، و عليه للباقيين الدية، و لو قطع فاقد اليدين و الرجلين يد شخص أو رجله فعليه الدية.

يعتبر في الشجاج التساوى

- مسألة ٨ يعتبر في **الشجاج** التساوى بالمساحة طولا و عرضا، قالوا و لا يعتبر عمقا و نزولا، بل يعتبر حصول اسم الشجة، و فيه تأمل و إشكال و الوجه التساوى مع الإمكان، و لو زاد من غير عمد فعليه الأرش، و لو لم يمكن إلا بالنقص لا يبعد ثبوت الأرش في الزائد على تأمل، هذا في **الحارصة** و **الدامية** و **المتلاحمة**، و أما في **السمحاق** و **الموضحة** فالظاهر عدم اعتبار التساوى في العمق، فيقتص المهبول من السمين إلى تحقق **السمحاق** و **الموضحة**.

لا يثبت القصاص في ما في قصاصه تغرير
بنفس أو طرف

- مسألة ٩ لا يثبت القصاص فيما فيه تغرير بنفس أو طرف، و كذا فيما لا يمكن الاستيفاء بلا زيادة و نقيصة كالجائفة و المأمومة، و يثبت في كل جرح لا تغرير في أخذه بالنفس و بالطرف و كانت السلامة معه غالباً فيثبت في الحارصة و المتلاحمة و السمحاق و الموضحة، و لا يثبت في الهاشمة و لا المنقلة و لا لكسر شيء من العظام، و في رواية صحيحة إثبات القود في السن و الذراع إذا كسرا عمداً، و العامل بها قليل.

الاقتصاص قبل اندمال الجنایة

- مسألة ١٠ هل يجوز الاقتصاص قبل اندمال الجنایة؟ قيل: لا، لعدم الأمن من السراية الموجبة لدخول الطرف في النفس، و الأشبه الجواز و في رواية لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تبرأ، و في دلالتها نظر، و الأحوط الصبر سيما فيما لا يؤمن من السراية، فلو قطع عدة من أعضائه خطأ هل يجوز أخذ دياتها و لو كانت أضعاف دية النفس أو يقتصر على مقدار دية النفس حتى يتضح الحال فان اندملت أخذ الباقي و إلا فيكون له ما أخذ لدخول الطرف في النفس؟ الأقوى جواز الأخذ و وجوب العطاء نعم لو سرت الجراحات يجب إرجاع الزائد على النفس

كيفية الاقتصاص

- مسألة ١١ إذا أريد الاقتصاص **حلق الشعر عن المحل** إن كان يمنع عن سهولة الاستيفاء أو الاستيفاء بحدّه، و **ربط الجاني** على خشبة أو نحوها بحيث لا يتمكن من الاضطراب، ثم **يقاس بخيط** و نحوه و يعلم طرفاه في محل الاقتصاص، ثم **يشق** من إحدى العلامتين إلى الأخرى، و لو كان جرح الجاني ذا عرض يقاس العرض أيضاً، و إذا شق على الجاني الاستيفاء دفعةً يجوز الاستيفاء بدفعات، و هل يجوز ذلك حتى مع عدم رضا المجنى عليه؟ فيه تأمل.

زاد المقتص في جرحه

• مسألة ١٢ لو اضطرب الجاني فزاد المقتص في جرحه لذلك فلا شيء عليه، ولو زاد بلا اضطراب أو بلا استناد إلى ذلك فان كان عن عمد يقتص منه، وإلا فعليه الدية أو الأرش، ولو ادعى الجاني العمد وإنكره المباشر فالقول قوله، ولو ادعى المباشر الخطأ وإنكر الجاني قالوا: القول قول المباشر، وفيه تأمل*.

• * لا وجه لهذا التأمل لأن دعوى الخطأ من المباشر هو مثل انكاره للعمد فتأمل. (مهدى الهادوى الطهراني)

القصاص في شدة الحر و البرد

- مسألة ١٣ يؤخر القصاص في الطرف عن شدة الحر و البرد **وجوباً** إذا خيف من السراية، و **إرفاقاً** بالجاني في غير ذلك، و لو لم يرض في هذا الفرض المجنى عليه ففي جواز التأخير نظر.

آلة القصاص

• مسألة ١٤ لا يقتص إلا بحديدة* حادة غير مسمومة و لا كالة مناسبة لاقتصاص مثله، و لا يجوز تعذيبه أكثر مما عذبه، فلو قلع عينه بآلة كانت سهلة في القلع لا يجوز قلعها بآلة كانت أكثر تعديبا،

• * بآلة سواء كانت حديدة أم غيرها.

- و جاز القلع باليد إذا قلع الجاني بيده أو كان القلع بها أسهل، و الأولى للمجنى عليه مراعاة السهولة، و جاز له المماثلة، و لو تجاوز و اقتص بما هو موجب للتعذيب و كان أصعب مما فعل به فلولو الى تعزيره، و لا شيء عليه، و لو تجاوز بما يوجب القصاص اقتص منه، أو بما يوجب الأرش أو الدية أخذ منه.

لو كان الجرح يستوعب عضو الجانى

- مسألة ١٥ لو كان الجرح يستوعب عضو الجانى مع كونه أقل فى المجنى عليه لكبر رأسه مثلا كأن يكون رأس الجانى شبرا و رأس المجنى عليه شبرين و جنى عليه بشبر يقتص الشبر و إن استوعبه،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- و إن زاد على العضو كأن جنى عليه في الفرض بشبرين لا يتجاوز عن عضو بعضو آخر، فلا يقتص من الرقبة أو الوجه، بل يقتص بقدر شبر في الفرض، و يؤخذ للباقي بنسبة المساحة إن كان للعضو مقدر و إلا فالحكومة،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- وكذا لا يجوز تتميم الناقص بموضع آخر من العضو، و لو انعكس و كان عضو المجني عليه صغيرا فجنى عليه بمقدار شبر و هو مستوعب لرأسه مثلا لا يستوعب في القصاص رأس الجاني، بل يقتص بمقدار شبر و إن كان الشبر نصف مساحة رأسه.

لو أوضح جميع رأسه

- مسألة ١٦ لو أوضح جميع رأسه بأن سلخ الجلد و اللحم من جملة الرأس فللمجنى عليه ذلك مع مساواة رأسهما في المساحة، و له الخيار في الابتداء بأي جهة، و كذا لو كان رأس المجنى عليه أصغر، لكن له الغرامة في المقدار الزائد بالتقسيط على مساحة الموضحة، و لو كان أكبر يقتص من الجاني بمقدار مساحة جنايته، و لا يسلخ جميع رأسه، و لو شجه فأوضح في بعضها فله دية موضحة، و لو أراد القصاص استوفى في الموضحة و الباقي.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• مسألة ١٧ فى الاقتصاص فى الأعضاء غير ما مر كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال كالعينين و الأذنين و الأنثيين و المنخرين و نحوها لا يقتص إحداهما بالأخرى، فلو فقئ عينه اليمنى لا يقتص عينه اليسرى، و كذا فى غيرهما*،

• * هذا إذا كان للجانى العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• و كل ما يكون فيه الأعلى و الأسفل يراعى فى القصاص المحل، فلا يقتص الأسفل بالأعلى كالجفنين و الشفتين*.

• * هذا فيما إذا كان للجاني الأسفل واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص الأسفل للأعلى إذا لم يكن للجاني الأعلى تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• مسألة ١٨ في الأذن قصاص يقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى* و تستوى أذن الصغير و الكبير، و المثقوبة و الصحيحة إذا كان الثقب على المتعارف، و الصغيرة و الكبيرة، و الصماء و السامعة، و السمينه و الهزيلة،

• * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• و هل تؤخذ الصحيحة بالمخرومة و كذا الصحيحة بالمشقوبة على غير المتعارف بحيث تعد عيباً أو يقتص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي أو يقتص مع رد دية الخرم؟ وجوه لا يبعد الأخير*، و لو قطع بعضها جاز القصاص.

• * الأقوى هو الإقتصاص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي إلا أن لا يكون هذا الإقتصاص غير مقدور فيأخذ الدية فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

• مسألة ١٩ لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه و التصقت فالظاهر عدم سقوط القصاص، و لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه و التصقت ففي رواية قطعت ثانية* لبقاء الشين، و قيل يأمر الحاكم بالإبانه لحمله الميتة و النجس، و في الرواية ضعف**،

• * و الأحوط عدم جواز قطعه ثانية.

• ** ليس فيها ضعف من حيث السند و إن كان مفادها غريب فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

- و لو صارت بالإلصاق حية كسائر الأعضاء لم تكن ميتة، و يصح الصلاة معها، و ليس للحاكم و لا لغيره إبانيتها. بل لو أبانه شخص فعليه القصاص لو كان عن عمد و علم، و إلا فالدية،
- و لو قطع بعض الأذن و لم بينها فإن أمكنت المماثلة في القصاص ثبت و إلا فلا، و له القصاص و لو مع إلصاقها.

لو قطع أذنه فأزال سمعه

• مسألة ٢٠ لو قطع أذنه فأزال سمعه فهما جنايتان،
و لو قطع أذنا مستحشفة شلاء ففي القصاص
إشكال، بل لا يبعد ثبوت ثلث الدية*.

• * أي ثلث دية الأذن الصحيحة و هي سدس الدية
الكاملة و يدل عليه صحیحة أبي بصير عن الباقر
عليه السلام (وسائل الشيعة؛ ج ٢٩، ص: ٣٣٦) هذا إذا كان
العيب من حين ولادته أو حدث بآفة من الله.

يثبت القصاص في العين

• مسألة ٢١ يثبت القصاص في العين، و تقتص مع مساواة المحل، فلا تطلع اليمنى باليسرى و لا بالعكس*،

• * هذا إذا كان للجاني العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

يثبت القصاص في العين

- و لو كان الجاني أعور اقتص منه و إن عمى، فان الحق أعماه، و لا يرد شيء إليه و لو كان ديته دية النفس إذا كان العور خلقه أو بآفة من الله تعالى، و لا فرق بين كونه أعور خلقه أو بجناية أو آفة أو قصاص،
- و لو قطع أعور العين الصحيحة من أعور يقتص منه*.
- * لم يشر الماتن إلى مساواة المحل و لعله مفروض في كلامه و إن كان مرفوضاً في الواقع فتأمل.

لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة

- مسألة ٢٢ لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة، فهل له مع ذلك الرد بنصف الدية؟ قيل لا، والأقوى ثبوته، والظاهر تخيير المجنى عليه بين أخذ الدية كاملة وبين الاقتصاص وأخذ نصفها، كما أن الظاهر أن الحكم ثابت فيما تكون لعين الأعور دية كاملة، كما كان خلقه أو بآفة من الله، لا في غيره مثل ما إذا قلع عينه قصاصاً.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• مسألة ٢٣ لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه، و عليه ثلث الدية*.

• * أى ثلث دية العين الصحيحة و هى سدس الدية الكاملة.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- مسألة ٢٤ لو أذهب الضوء دون الحدقة اقتصر منه بالمماثل بما أمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحدقة، فيرجع إلى حذاق الأطباء ليفعلوا به ما ذكر و قيل في طريقه يطرح على أجفانه قطن مبلول ثم تحمي المرأة و تقابل بالشمس ثم يفتح عيناه و يكلف بالنظر إليها حتى يذهب النظر و تبقى الحدقة و لو لم يكن إذهاب الضوء إلا بإيقاع جناية أخرى كالتسميل و نحوه سقط القصاص و عليه الدية

يقتص العين الصحيحة بالعمشاء و الحولاء

- مسألة ٢٥ يقتص العين الصحيحة بالعمشاء و الحولاء و الخفشاء و الجهراء و العشياء

القصاص لشعر الحاجب و الرأس

• مسألة ٢٦ في ثبوت القصاص لشعر الحاجب و الرأس و اللحية و الأهداب و نحوها تأمل* و إن لا يخلو من وجه، نعم لو جنى على المحل بجرح و نحوه يقتص منه مع الإمكان.

• * بل لا إشكال فيه فيثبت القصاص مع الإمكان و إن لم يمكن فالدية الكاملة لو أزال شعر عضو بشكل كامل و لم ينبت و إن نبت فله القصاص بحلق شعره أو ثلث الدية الكاملة.

القصاص فى الأُجفان

- مسألة ٢٧ يثبت القصاص فى الأُجفان مع التساوى فى المحل*، و لو خلت أُجفان المجنى عليه عن الأهداب ففى القصاص وجهان، لا يبعد عدم ثبوته**، فعليه الدية.
- * هذا إذا كان للجانى كلا الجفنين و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى الجفن اليمنى و بالعكس و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص حينئذ.
- ** بل الظاهر ثبوته و رجع الجانى بالتفاوت.

القصاص في الأنف

• مسألة ٢٨ في الأنف قصاص، و يقتص الأنف الشام بعادمه، و الصحيح بالمجذوم ما لم يتناثر منه شيء، و إلا فيقتص بمقدار غير المتناثر*،

• * إن كان قد تناثر بعضه بالجذام فالمجنى عليه بالخيار بين أن يأخذ بقدره من الدية فيما بقي، و بين أن يقتص فيما بقي إن كان الذاهب مما يمكن القصاص فيه، و هو إن ذهب بالجذام جانبه فأما إن ذهب طرفه فلا، و ليس له إلا الدية فيما بقي.

القصاص فى الأنف

• و الصغير و الكبير و الأفتس و الأشم و الأقنى * سواء،
و الظاهر عدم اقتصاص الصحيح بالمستحشف الذى هو
كالشلل،

• * اى الأفتس و الأقنى هما اسمان لشكلين من الأنف
فالأقنى هو رقيق الأنف و الأفتس ضده و الأشم و
الأخشم مرتبطان بعمل الشم فالأشم هو الذى يشم به و
الأخشم هو الذى لا يشم به.

القصاص فى الأنف

• و يقتص بقطع المارن و بقطع بعضه و المارن هو ما لان من الأنف، و لو قطع المارن مع بعض القصبة فهل يقتص المجموع أو يقتص المارن و فى القصبة حكومة؟
وجهان، و هنا وجه آخر، و هو القصاص ما لم يصل القصبة إلى العظم، فيقتص الغضروف مع المارن، و لا يقتص العظم.*

• * ففیه الحكومة و هو الصحيح.

القصاص فى الأنف

- مسألة ٢٩ يقتص المنخر بالمنخر مع تساوى المحل فتقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى*،
- * هذا إذا كان للجانى المنخر اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص، نعم فى تحقق الجنايه على المنخر من دون جنايه على المارن أو الحاجز أو القصبه تأمل و إن كان التأمل فيه خارجاً عن نطاق الدراسة الفقهيّه.

القصاص فى الأنف

- وكذا يقتص الحاجز بالحاجز، و لو قطع بعض الأنف قيس المقطوع إلى أصله و اقتص من الجانى بحسابه، فلو قطع بعض المارن قيس إلى تمامه فان كان نصفاً يقطع من الجانى النصف أو ثلثاً فالثلث، و لا ينظر إلى عظم المارن و صغره، أو قيس إلى تمام الأنف فيقطع بحسابه لئلا يستوعب أنف الجانى إن كان صغيراً.

يقتص الشفة بالشفة

- مسألة ٣٠ يقتص الشفة بالشفة مع تساوى المحل، فالشفة العليا بالعليا و السفلى بالسفلى*،

- * هذا فيما إذا كان للجاني السفلى واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص السفلى بالعليا إذا لم يكن للجاني العليا تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

يقتص الشفة بالشفة

- و تستوى الطويلة و القصيرة، و الكبيرة و الصغيرة، و الصحيحة و المريضة ما لم يصل إلى الشلل، و الغليظة و الرقيقة، و لو قطع بعضها فبحساب المساحة كما مر، و قد ذكرنا حد الشفة في كتاب الديات.

يثبت القصاص في اللسان

- مسألة ٣١ يثبت القصاص في اللسان و بعضه ببعضه بشرط التساوي في النطق، فلا يقطع الناطق بالأخرس، و يقطع الأخرس بالناطق و بالأخرس، و الفصيح بغيره، و الخفيف بالثقل، و لو قطع لسان طفل يقتص به إلا مع إثبات خرسه، و لو ظهر فيه علامات الخرس ففيه الدية.

في ثدي المرأة و حلمته قصاص

- مسألة ٣٢ في ثدي المرأة و حلمته قصاص، فلو قطعت امرأة ثدي أخرى أو حلمة ثديها يقتص منها، و كذا في حلمة الرجل القصاص، فلو قطع حلمته يقتص منه مع تساوي المحل، فاليمنى باليمنى* و اليسرى باليسرى،
- * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى باليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في ثدي المرأة و حلمته قصاص

- و لو قطع الرجل حلمة ثدي المرأة فلها القصاص من غير رد.

القصاص في السن

- مسألة ٣٣ في السن قصاص بشرط تساوي المحل*، فلا يقلع ما في الفك الأعلى بما في الأسفل** و لا العكس،
- * فيه تأمل
- ** هذا فيما إذا كان للجاني مثل السن في الفك الأعلى واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص مثل السن في الفك الأسفل بمثله في الأعلى إذا لم يكن للجاني مثله في الأعلى تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

القصاص فى السن

• و لا ما فى اليمين باليسار*** و بالعكس،

• *** هذا فيما إذا كان للجانى مثل السن فى اليمين واضح و إلا ففى عدم جواز اقتصاص مثل السن فى الفك اليسار بمثله فى اليمين إذا لم يكن للجانى مثله فى اليمين تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

القصاص فى السن

- و لا يقلع الثنية بالرباعية أو الطاحن أو الناب أو الضاحك و بالعكس، و لا تقلع الأصلية بالزائدة، و لا الزائدة بالأصلية، و لا الزائدة بالزائدة مع اختلاف المحل ****.

• **** فيه تأمل.

القصاص فى السن

- مسألة ٣٤ لو كانت المقلوعة سن مثغر أى أصلى نبت بعد سقوط أسنان الرضاع ففيها القصاص، و هل فى كسرها القصاص أو الديه و الأرش؟ وجهان، الأقرب الأول، لكن لا بد فى الاقتصاص كسرها بما يحصل به المماثلة كالآلات الحديثه، و لا يضرب بما يكسرها لعدم حصولها نوعا.

القصاص فى السن

- مسألة ٣٥ لو عادت المقلوعة قبل القصاص فهل يسقط القصاص أم لا؟ الأثبه الثانى، و المشهور الأول، و لا محيص عن الاحتياط بعدم القصاص، فحينئذ لو كان العائده ناقصه متغيره ففيها الحكومه، و إن عادت كما كانت، فلا شىء غير التعزير إلا مع حصول نقص، ففيه الأرش.

القصاص في السن

- مسألة ٣٦ لو عادت بعد القصاص فعليه غرامتها للجاني بناء على سقوط القصاص إلا مع عود سن الجاني أيضا، و تستعاد الدية لو أخذها صلحا، و لو اقتص و عادت سن الجاني ليس للمجني عليه إزالتها، و لو عادت سن المجني عليه ليس للجاني إزالتها.

القصاص فى السن

- مسألة ٣٧ لو قلع سن الصبى ينتظر به مدة جرت العادة بالإنبات فيها، فان عادت ففيها الأرش على قول معروف، و لا يبعد أن يكون فى كل سن منه بعير، و إن لم تعد ففيها القصاص.

القصاص في الذكر

- مسألة ٣٨ يثبت القصاص في قطع الذكر، و يتساوى في ذلك الصغير و لو رضيعا و الكبير بلغ كبره ما بلغ، و الفحل و الذي سلت خصيتاه إذا لم يؤد إلى شلل فيه، و الأغلف و المختون، و لا يقطع الصحيح بذكر العنين و من في ذكره شلل، و يقطع ذكر العنين بالصحيح و المشلول به، و كذا يثبت في قطع الحشفة، فتقطع الحشفة بالحشفة، و في بعضها أو الزائد عليها استوفى بالقياس إلى الأصل، إن نصفانصفا و إن ثلثا فثلثا و هكذا.

القصاص في الخصيتين

• مسألة ٣٩ في الخصيتين قصاص، و كذا في إحداهما مع التساوي في المحل، فتقتص اليمنى باليمنى* و اليسرى باليسرى،

• * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى باليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

القصاص فى الخصيتين

- و لو خشى ذهاب منفعة الأخرى تؤخذ الدية، و لا يجوز القصاص إلا أن يكون فى عمل الجانى ذهاب المنفعة فيقتص، فلو لم تذهب بالقصاص منفعة الأخرى مع ذهابها بفعل الجانى فإن أمكن إذهابها مع قيام العين يجوز القصاص، و إلا فعليه الدية، و لو قطع الذكر و الخصيتين اقتص منه، سواء قطعهما على التعاقب أو لا.

القصاص فى الشفرين

- مسألة ٤٠ فى الشفرين القصاص، و المراد بهما اللحم المحيط بالفرج إحاطة الشفتين بالفم، و كذا فى إحداهما، و تتساوى فيه البكر و الثيب، و الصغيرة و الكبيرة، و الصحيحة و الرتقاء و القرناء و العفلاء و المختونة و غيرها، و المفضاء و السليمة، نعم لا يقتص الصحيحة بالشلاء،

القصاص في الشفرين

• و القصاص في الشفرين انما هو فيما جنت عليها المرأة، و لو كان الجاني عليها رجلا فلا قصاص عليه، و عليه الدية، و في رواية غير معتمد عليها إن لم يؤد إليها الدية قطع لها فرجه*، و كذا لو قطعت المرأة ذكر الرجل أو خصيته لا قصاص عليها، و عليها الدية.

• * لا يبعد صحته و إن كان الأحوط خلافه.

القصاص فى البكاره

- مسأله ٤١ لو أزاله بكر بكاره أخرى فالظاهر القصاص، و قيل بالديه، و هو وجهه مع عدم إمكان المساواه،
- و كذا تثبت الديه فى كل مورد تعذر المماثله و المساواه.

و هنا فروع:

• و هنا فروع:

الأول- لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو
أزيد يدا كاملة صحيحة

• الأول- لو قطع من كان يده ناقصة بإصبع أو أزيد يدا
كاملة صحيحة فللمجنى عليه القصاص، فهل له بعد القطع
أخذ دية ما نقص عن يد الجاني؟ قيل: لا*، وقيل: نعم
فيما يكون قطع إصبعه بجناية و أخذ ديتها أو استحقتها،
و أما إذا كانت مفقودة خلة أو بأفة لم يستحق المقتص
شيئا، و الأشبه أن له الدية مطلقا،

• * هذا هو الأقوى

الأول- لو قطع من كان يده ناقصاً بإصبع أو
أزيد يدا كاملةً صحيحةً

- و لو قطع الصحيح الناقص عكس ما تقدم فهل تقطع يد الجاني بعد أداء دية ما نقص من المجنى عليه أو لا يقتص و عليه الدية أو يقتص ما وجد و في الباقي الحكومة؟ وجوه*، و المسألة مشكّلةً مرّ نظيرها.
- * الأقوى أنه تقطع يد الجاني من دون أداء دية.

الثانى - لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- الثانى - لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه بحيث قطعت ثم اندملت ثبت القصاص فيهما، فتقطع كفه من المفصل، و لو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص، و لو قطع معها بعض الذراع اقتصر من مفصل الكوع، و فى الزائد يحتمل الحكومة و يحتمل الحساب بالمسافة، و لو قطعها من المرفق فالقصاص و فى الزيادة ما مر، و حكم الرجل حكم اليد، ففى القطع من المفصل قصاص، و فى الزيادة ما مر.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- الثاني - لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه بحيث قطعت ثم اندملت ثبت القصاص فيهما، فتقطع كفه من المفصل، و لو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص، و لو قطع معها بعض الذراع اقتصر من مفصل الكوع، و في الزائد يحتمل الحكومة و يحتمل الحساب بالمسافة، و لو قطعها من المرفق فالقصاص و في الزيادة ما مر، و حكم الرجل حكم اليد، ففي القطع من المفصل قصاص، و في الزيادة ما مر.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- و لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه ثم اندملت ثبت القصاص فيهما و هل له القصاص في الإصبع و أخذ الدية في الباقي الوجه لا لإمكان القصاص فيهما

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- و لو قطع اصبع رجل، فسرت إلى كفه ثم اندملت ثبت القصاص فيها و الأقرب أنه ليس له القصاص في الاصبع و أخذ دية الباقي.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

• قوله: «و لو قطع إصبع رجل. إلخ».

• (١) لأن الواجب في العمد القود، و الديه لا تثبت إلا صلحا أو بسبب عارض، و هو مفقود هنا، حيث يمكن القود تاماً.

• و وجه الجواز: تغاير المحل، و كونهما جنايتين متغايرتين، تثبت إحداهما بالمباشرة و الأخرى بالسراية التي هي في قوة التسبيب. و الأصح الأول.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- (١) ذكر (قدس سره) أنه لو قطع عمدا اصبعاً من آخر فسرت جراحة الاصبع إلى الكف بحيث سقطت كفه ثم **انقطعت السراية** بحيث اندملت كان للمجنى عليه الاقتصاص من اصبع الجاني و كفه بقطعهما، و لو أراد المجنى عليه الاقتصاص بقطع اصبع الجاني و مطالبته الارش لكفه فليس له ذلك إلا أن يرضى الجاني فإن حقه منحصر في القصاص.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- أقول: فيما ذكره (قدس سره) تأمل لما تقدم من أن السراية إذا لم تكن عمدية و لا عادية لا تحسب من الجناية العمدية، فعليه فإن اتفقت من غير قصد السراية حتى سقطت كفه فليس للمجني عليه إلا القصاص في الاصبع و له مطالبة الدية لكفه الساقطة.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- نعم، إذا كان الجرح بقصد السراية و إسقاط يده أو كان أمرا غالبا كما إذا كان بآلة مسمومة ثبت للمجنى عليه القصاص، كما يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس عند السراية الغالبية و العمدية.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- ولا يقاس ذلك بما إذا كانت الجناية على العضو متعددة كما إذا قطع أصابعه أولاً ثم قطع كفه ثانياً فإن على المجنى عليه القصاص في كل من الأصابع والكف فالسراية فيما إذا كانت موجبة للقصاص يكون كما إذا قطع كفه من مفصل الكوع فإنه يوجب القصاص بالمثل بقطع يد الجاني من كوع.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- (١) في هذا الفرع أمور:
- الأول: ما لو قطع إصبع رجل مثلاً فسرت إلى كفه بحيث قطعت ثم اندملت. و في الشرائع بعد الحكم بثبوت القصاص فيهما قال: و هل له القصاص في الإصبع و أخذالديه في الباقي؟ الوجه لا، لإمكان القصاص فيهما «١». و عليه ففيه احتمالان:

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- أحدهما: ثبوت القصاص في كلٍّ من الإصبع و الكفّ و إن تحقق الاندمال، و الوجه فيه يظهر بعد وضوح ضمان السراية و كونها من توابع جنايته، و إن كانت الجناية المتبوعة صادرةً بالمباشرة و الجناية التابعة مستندةً إليه لأجل أقوائية السبب.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- و بعد إمكان جريان القصاص في كل من الأمرين بقطع يد الجاني من الكف فهو كما إذا قطعت الكف ابتداءً عمداً بضربة واحدة، حيث لا يجري فيه غير القصاص إلا مع التراضي، بل كما لو جنى عليه باليد فسرت إلى النفس فإنه ليس للولي الاقتصاص في اليد و أخذ الدية من النفس، بل يثبت قصاص النفس.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- ثانيهما: ما أشار إليه المحقق في الشرائع «٢» من ثبوت حق القصاص في الإصبع و جواز أخذ الدية في الباقي و لو مع عدم التراضي، و ظاهره جواز القصاص أيضاً. و الوجه فيه تعدد الجنائية و ثبوت حكم كل واحدة عليها مستقلاً، فبالإضافة إلى الإصبع القصاص و بالإضافة إلى الكف الدية؛ لعدم إمكان قصاصها مستقلةً.

لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه

- و فيه: مضافاً إلى وضوح بطلان التعدد و كون السراية من آثار الجناية الأولى و توابعها، إنَّ لازمه حينئذ تعين أخذ الدية في الكف لا التخيير بينه و بين القصاص، كما هو ظاهر هذا الاحتمال.

لو قطع يده من مفصل الكوع

- الثاني - لو قطع إصبع رجل فسرت إلى كفه بحيث قطعت ثم اندملت ثبت القصاص فيهما، فتقطع كفه من المفصل، و لو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص، و لو قطع معها بعض الذراع اقتصر من مفصل الكوع، و في الزائد يحتمل الحكومة و يحتمل الحساب بالمسافة، و لو قطعها من المرفق فالقصاص و في الزيادة ما مر، و حكم الرجل حكم اليد، ففي القطع من المفصل قصاص، و في الزيادة ما مر.

